

**كتاب دورى رقم ( ٤ ) لسنة ٢٠٢٣**  
**بشأن الإلتزام بالتعليمات الخاصة**  
**بما يتم فى الطعون أو الدعاوى المقامة من المصلحة أو ضدها**

سبق وأن أصدرت المصلحة العديد من الكتب الدورية والمنشورات بشأن ضرورة الإلتزام بكافة التعليمات الخاصة بما يتم فى الطعون أو الدعاوى المقامة من المصلحة أو ضدها ، وذلك بالتنسيق مع القسم القضائى بالمصلحة .

وفى اطار التأكيد على هذه التعليمات واستكمالاً لها ، فقد أصدر القسم القضائى بالمصلحة - بالاجتماع المنعقد بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٢٣ - عدد من التوصيات فى هذا الشأن ، لذا يتعين العمل بموجبها وتنفيذها على النحو التالى :

**أولاً :** على كافة المناطق والمأموريات التابعة للمصلحة إرسال كافة المستندات التى تضمنتها الكتب الدورية السابقة ، وذلك فى الدعاوى المقامة فى الطعن على قرارات لجان الطعن ، على أن تتضمن تلك المستندات أسس تقدير لجان الحصر والتقدير للقيمة الإيجارية وحالات المثل ، وقرارات لجان الطعن المطعون فيها ، وإرفاق صورة كتاب القسم القضائى ضمن الأوراق المرسلة إلى هيئة قضايا الدولة بشأن بيان متطلبات الطعن وأسبابه .

**ثانياً :** يتعين الحضور أمام لجان الطعن وأمام الخبراء ، وأداء الواجب الوظيفى بتقديم المستندات اللازمة ، وأهمها حالات المثل أو التقارير الفنية أو المعاينات للوحدة محل التداعى ، وإبداء الدفاع اللازم حفاظاً على المال العام .

**ثالثاً :** عدم ارسال الأوراق إلى هيئة قضايا الدولة لإتخاذ إجراءات الطعن إلا بعد استيفائها ، وفقاً لما سبق مع مراعاة مواعيد الطعن .

**رابعاً :** التزام المناطق بما ينتهى إليه القسم القضائى من رأى ، وفقاً للمنشورات والكتب الدورية الصادرة فى هذا الشأن .

**خامساً :** ارسال مذكرات شارحة لكيفية احتساب الضريبة خاصة فى الدعاوى المتعلقة بالمنشآت ذات الطبيعة الخاصة ، وإرفاق التقرير الفنى بها والمعدة بمعرفة المكتب الفنى للقسم القضائى بالمصلحة أو غير ذلك من المستندات لدى المنطقة المختصة .

سادساً : إخطار هيئة قضايا الدولة بصورة من قرارات إنهاء المنازعة فور صدورها على أن يرفق بالإخطار صورة طبق الأصل من تلك القرارات .

سابعاً : سرعة التنبيه على المختصين بالمناطق الضريبية بسداد أمانة الخبير ، حتى لا تتعرض الدعاوى المقامة من المصلحة للوقف الجزائي أو رفض الدعوى بحالتها .

لذا تنبه المصلحة على كافة المختصين بوجوب الالتزام بما سبق بكل دقة ، إعمالاً للقانون والتعليمات وتحقيقاً للمصالح العام ودرءاً للمسئولية .

**رئيس**

**مصلحة الضرائب العقارية**

**الدكتور  
أنور فوزى محمد**

تحريراً فى : ٢٠١٣/١١/